المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين
The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)
عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن
Member of TAG-Foundation

مجلة المجمع

مارس ٢٠١٦ - الإصدار ١٦

بوابتك إلى المحاسبة والتدقيق وقواعد السلوك المهني

IN THIS ISSUE

السفير الصيني: خصصنا ٥٥ مليار دولار للمنطقة العربية ١

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين ينجز تصميم المناهج التدريبية المعتمدة لمعهد الرقابة العربي ٢

إمتحانات مؤهل «خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert) دورة فبراير ٢٠١٦ ٣

الكتاب الأحمر ٢٠١٦ متوفّر الآن ٣

مجلس معايير المحاسبة المالية يعدل معيار الاعتراف بالإيرادات ٣

المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد يسلّط الضوء على الطريقة التي ستؤثّر بها نماذج خسائر الائتمان على المدقّقين؛ مشيراً إلى الجهود الأوسع نطاقاً لتعزيز جهود المدقّق في التقديرات المحاسبية ٥

الاستطلاع العالمي للاتحاد الدولي للمحاسبين: توقعات أداء المحاسبين للعام القادم متواضعة ولكنها متفائلة بالرغم من المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد ٦

السفير الصيني: خصصنا 55 مليار دولار للمنطقة العربية

عمان – ٢٧ آذار ٢٠١٦ – استضاف منتدى تطوير السياسات الاقتصادية سفير جمهورية الصين الشعبية في الأردن سعادة السيد بان وايفانج، في الجلسة النقاشية التي أدارها سعادة الدكتور طلال أبوغزاله وتم الحديث خلالها عن الورقة التي أعدتها الحكومة الصينية مؤخرا حول سياسة الصين في المنطقة العربية.

وشارك في حوار شامل مع السفير مجموعة من قادة الرأي من أصحاب السعادة والمعالي والخبراء.

وأوضح سعادة السفير بأن بلاده من الدول المهتمة بعلاقاتها مع الوطن العربي وتطويرها وزياد المشاريع فيها، حيث ترحب بأية مشاريع تقترحها الدولة أو قطاع الأعمال للاستفادة من الدعم الذي خصصته بلاده لهذا الغرض والبالغ ٥٥ مليار دولار.

وخلال الجلسة توافق السفير والمشاركون على العديد من الاقتراحات ومنها:

- إنشاء مجلس اقتصادي مشترك أو فريق عمل لدراسة وتقديم المبادرات
- الاستفادة من خبرة ودعم الصين في مجال التعليم المهني والتقني والتطبيقي
- إنشاء منطقة تقنية مشتركة.
- أن تنتدب الصين فريق من خبرائها لتقديم اقتراحات بشأن أزمة السير في العاصمة الأردنية
- إنشاء مركز أبحاث صيني للمشاريع المشتركة
- تسريع إنشاء الجامعة الصينية الأردنية والتأكيد على أولوية تخصصها في الدراسات المهنية والحرفية.
- الاستفادة من خطة الصين في إنشاء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وما ينتج عنه من مشاريع للأردن.

وأوضح سعادة السفير أن سياسة الصين حاليا تركز على العديد من القضايا والتي تتضمن:

- التركيز على تحسين حياة المواطنين، والذين يقدر عددهم بـ١,٣ مليار، بما يحقق لهم الرفاهية
- التركيز على الإبداع لإنتاج اختراعات جديدة
- الخروج من الحدود الصينية اقتصاديا وتعليميا إلى العالم الآخر
- المزيد من الإصلاح ومكافحة الفساد والانفتاح والشفافية
- وضع قدرات الصين في مجال البنية التحتية جاهزة لخدمة المشاريع في هذا المجال

وحيث أن الصين هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، والأول من حيث التجارة الدولية، فإنها تشعر بالحاجة إلى المزيد من التفاعل مع اقتصادات العالم الأخرى، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط والدول العربية خاصة.

وأضاف أن الصين ترتبط بهذه الدول بعلاقات تاريخية، نعمل على تطويرها وتفعليها للعمل معا من أجل مواجهة التحديات المشتركة، والحصول على المنفعة والفائدة التي تعود بالخير على الطرفين، لنكون شعوبا مكملين لبعضنا البعض وليس منافسين.

ولفت إلى الزيارة الأخيرة لجلالة الملك عبدالله الثاني للصين والتي تم خلالها توقيع العديد من الاتفاقيات التي من شأنها أن تحقق هذا التعاون، والعمل معا، مبينا أن الصين تعمل في بلادنا على تفعيل كافة تلك الاتفاقيات بما يخدم مصالح الطرفين، تحقيقا لهدف البلدين بالتعاون البناء لتحقيق الفائدة الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي.

وخلال اللقاء عبر السفير الصيني عن شكره الجزيل وتقديره إلى سعادة الدكتور طلال أبو غزاله للدعوة وإتاحة الفرصة لعقد هذا الحوار الهادف البناء.

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين ينجز تصميم المناهج التدريبية المعتمدة لمعهد الرقابة العربي

أنجز المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين تصميم وتطوير المناهج والمواد التدريبية التي سيتم اعتمادها في «معهد الرقابة العربي» الذي أنشأه ديوان المحاسبة مؤخراً وذلك بعد أن كان المجمع قد فاز بالعطاء الذي تم طرحه من قبل الديوان في العام الماضي.

وقد شمل العطاء على إعداد وتصميم مواد تدريبية حول معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA)، ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، والرقابة على تقنية المعلومات، واجراءات العطاءات والمشتريات، وتدقيق الحسابات الختامية للدولة وللوحدات الحكومية المستقلة.

وقام المجمع بإعداد برامج التدريب استناداً الى المعايير الدولية للتدقيق والمراجعة، وفقا لأحد إصدارات المعايير المهنية التي يصدرها المجمع باللغة العربية ويمتلك امتياز نشرها، حيث يعمل على تحديث هذا الإصدار سنويا وفقاً لآخر ما يصدر من المعايير الدولية، إضافة إلى كافة المعايير المحاسبية التي يصدرها المجمع.

ويجدر بالذكر، بأن المجمع يعمل حالياً على إعداد أدلة تدقيق لديوان المحاسبة بعنوان «تطوير منهجيات التدقيق في مجالات التدقيق متخصصة» وهو العطاء الثاني الذي يفوز به المجمع من ديوان المحاسبة الأردني وبتمويل من البنك الدولي.

إمتحانات مؤهل "خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert)"

دورة فبراير ٢٠١٦

أعلن المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) نتائج دورة فبراير لعام ٢٠١٦ لشهادة خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert) حيث تقدم لهذا الإمتحان عدد من الطلبة من كافة أنحاء الوطن العربي.

ومن الجدير بالذكر أن الشهادة تهدف بشكل عام إلى بناء وتطوير القدرات المعرفية اللازمة والمتعلقة بفهم الجانب النظري والمفاهيمي للمعايير الدولية (IFRS)، وبناء القدرة على تطبيق المعايير الدولية في المحاسبة العملية بشكل مهني وبإحتراف، والمساعدة على التطوير المهني المستمر في مجال المعايير ومتابعة التعديلات والتحديثات عليها.

تهنئ إدارة المجمع الطلبة الناجحين وتتمنى للطلبة الذين أخفقوا كل أمنيات التوفيق في الدورة المقبلة.

الكتاب الأحمر ٢٠١٦ متوفّر الآن

٨ آذار ٢٠١٦

أعلنت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عن توفّر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (الكتاب الأحمر) الآن. وهو متوفّر أيضاً لشرائه بتحميله بصيغة PDF أو كحزمة منتج، تشمل نسخة مطبوعة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١٦ (الكتاب الأحمر) وتحميل الصيغة PDF.

ما الجديد في هذا الإصدار؟

يشمل الكتاب الأحمر المعايير التي تسري بعد تاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٦. ويتوفّر هذا الإصدار بمجلّديْن، الجزءان (أ) و (ب)، ويشمل التغييرات التالية التي أجريت منذ ١ كانون الثاني ٢٠١٥:

- معيار جديد – المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١٦ الإيجارات؛
- تغيير تاريخ سريان المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١٥؛
- وتغيير تاريخ سريان التعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١٠ ومعايير التدقيق الدولية ٢٨.

للمزيد من المعلومات ولشراء الكتاب يرجى زيارة المتجر عبر الإنترنت.

ويمثّل الكتاب الأحمر جزءاً للاشتراك الكامل في الخدمات الإلكترونية للمعايير الدولية لإعداد التقارير (eIFRS)، وبالتالي سيتلقّى المشتركون نسخة منه تلقائياً. ولمعرفة المزيد عن الاشتراك يرجى النقر هنا.

مجلس معايير المحاسبة المالية يعدل معيار الاعتراف بالإيرادات

قام مجلس معايير المحاسبة المالية بتعديل معيار الاعتراف بالإيرادات المُقارَب الذي قام بتطويره مع مجلس معايير المحاسبة الدولية وإضافة المزيد من الإرشادات حول اعتبارات الأصيل مقابل الوكيل.

وتعكس التغييرات في مستجدات معايير المحاسبة قضية تم تحديدها من قبل مجموعة مصادر التحول المشتركة، التي أنشئها مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية في عام ٢٠١٤ بعد إصدار معيار

الاعتراف بالإيرادات الذي طال انتظاره. وطلبت المجموعة المزيد من الإرشادات حول عدة مواضيع، بما في ذلك اعتبارات الأصيل مقابل الوكيل، واتفق كلا المجلسان على تعديل المعيار. وأصدر المجلسان التغييرات المقترحة الصيف الماضي (راجع مجلس معايير المحاسبة المالية يقترح توضيح معيار الاعتراف بالإيرادات ومجلس معايير المحاسبة الدولية يقترح تغييرات في معيار الاعتراف بالإيرادات). وينبغي أن لا تؤثر التغييرات على التقارب بين المعايير بموجب مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموما والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نظرا لتطابقهما. ويتمحور الموضوع الذي ناقشته مجموعة مصادر التحول حول متى يكون طرف آخر، إلى جانب المنشأة، مشاركا في توفير سلعة أو خدمة إلى العميل. وفي ظل هذه الظروف، فإن معيار الاعتراف بالإيرادات، المعروف بالموضوع ٦٠٦ في تصنيف معايير المحاسبة التابعة لمجلس معايير المحاسبة المالية، يقتضي من المنشأة تحديد ما اذا كانت طبيعة وعدها هي توفير سلعة أو خدمة إلى العميل (أي أن المنشأة هي الأصيل) أو ترتيب توفير السلعة أو الخدمة للعميل من قبل طرف أخر (أي أن المنشأة هي الوكيل).

ويعتمد التحديد على ما إذا كانت المنشأة تسيطر على السلعة أو الخدمة قبل تحويلها إلى العميل. وأبلغ أعضاء مجموعة مصادر التحول مجلس معايير الحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية عن قضايا التطبيق المتعلقة بالإرشادات حول اعتبارات الأصيل مقابل الوكيل، بما في ذلك تحديد وحدة الحساب التي ينبغي على المنشأة أن تقيم وفقا لها ما اذا كانت أصيلا أم وكيلا؛ وتحديد طبيعة السلعة أو الخدمة المقدمة إلى العميل (مثلا، ما اذا كانت سلعة أو خدمة أو حقا في سلعة أو خدمة)؛ وتطبيق مبدأ السيطرة على أنواع معينة من المعاملات مثل ترتيبات الخدمة؛ وتفاعل مبدأ السيطرة مع المؤشرات المتوفرة للمساعدة في تقييم الأصيل مقابل الوكيل.

ولمعالجة هذه القضايا، قرر المجلسان إضافة مشروع إلى جدول أعمالهما الفني لتحسين المعيار. وقال مجلس معايير المحاسبة المالية أن المبدأ الأساسي للإرشادات هو انه وجوب اعتراف المنشأة بالإيرادات لتصوير تحويل السلع أو الخدمات المطلوبة إلى العملاء بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة أن تستحقه لقاء تلك السلع أو الخدمات.

ولتحقيق هذا المبدأ الأساسي، ينبغي على المنشأة تطبيق الخطوات التالية:

- تحديد المتعاقد مع العميل
- تحديد التزامات الأداء في العقد
- تحديد سعر المعاملة
- تخصيص سعر المعاملة إلى التزامات الأداء في العقد
- الاعتراف بالإيرادات عندما تلبي المنشأة التزام الأداء.

وأشار مجلس معايير المحاسبة المالية إلى أن التعديلات لا تغير المبدأ الأساسي للإرشادات. فهي ببساطة توضح إرشادات التطبيق بشأن اعتبارات الأصيل مقابل الوكيل. وعد مشاركة طرف آخر في توفير السلع أو الخدمات إلى العميل، يتعين على المنشأة تحديد ما اذا كانت طبيعة وعدها قائمة على توفير السلعة أو الخدمة المحددة بنفسها (أي أن المنشأة هي الأصيل) أو قائمة على ترتيب توفير السلعة أو الخدمة من قبل طرف آخر (أي أن المنشأة هي الوكيل). وعندما تلبي المنشأة التي تكون عبارة عن أصيل التزام الأداء، فإنها تعترف بالإيرادات في القيمة الإجمالية للمبلغ الذي تتوقع أن تستحقه مقابل السلعة أو الخدمة المحددة المحولة إلى العميل. وعندما تلبي المنشأة التي تكون عبارة عن وكيل التزام الأداء، فإنها تعترف بالإيرادات في قيمة أي رسوم أو عمولة تتوقع أن تستحق لها مقابل ترتيب توفير الخدمة أو السلعة المحددة من قبل طرف آخر.

وتعتبر المنشأة أصيلا اذا كانت تسيطر على السلعة أو الخدمة المحددة قبل تحويل هذه السلعة أو الخدمة إلى العميل.

وتتضمن الإرشادات مؤشرات تساعد المنشأة على تحديد ما اذا كانت تسيطر على سلعة أو خدمة محددة قبل تحويلها إلى العميل.

وفي الصيف الماضي، قرر مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية بشكل مشترك تأخير تاريخ سريان معيار الاعتراف بالإيرادات لسنة واحدة. ويجب على الشركات الأمريكية تطبيق معيار الإيرادات الجديد على فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ بعد ١٥ ديسمبر ٢٠١٧. وينبغي على المنشأة غير العامة تطبيق معيار الإيرادات الجديد على فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ بعد ١٥ ديسمبر ٢٠١٨.

المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد يسلّط الضوء على الطريقة التي ستؤثّر بها نماذج خسائر الائتمان على المدقّقين؛ مشيراً إلى الجهود الأوسع نطاقاً لتعزيز جهود المدقّق في التقديرات المحاسبية

نشر المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد(IAASB®) اليوم منشوراً يسلّط الضوء على قضايا التدقيق التي تنشأ عن التحوّل إلى نماذج الخسائر الائتمانية المتوقّعة عند تفسير خسائر القروض. وتعدّ نماذج الخسائر الائتمانية المتوقّعة لازمة الآن، أو أنّها ستصبح كذلك قريباً، بالنسبة لبعض أطر عمل إعداد التقارير المالية، بما في ذلك، الاتّحاد الدولي للمحاسبين ٩، الأدوات المالية، والذي سيدخل حيّز النفاذ اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٨.

"سيجلب تبني وتنفيذ نماذج الخسائر الائتمانية المتوقّعة، في العديد من الحالات، تحدّيات كبيرة للمدقّقين والإدارة والمسؤولين عن الحوكمة (مثلاً، لجان التدقيق، والمشرفين، والمستخدمين)،" هذا ما وضّحه رئيس المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد البروفيسو أرنولد ستشيلدِر. "يحتاج المدقّقون إلى أن يُدركوا التغييرات ذات العلاقة بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقّعة والآثار المترتبة على عمليات التدقيق. وسيحتاج المدقّقون إلى المشاركة بنشاط عام ٢٠١٦ و٢٠١٧، ولا سيما لفهم الطريقة التي تخطّط بها الهيئات لتبني وتنفيذ نماذجها للخسائر الائتمانية المتوقّعة."

ويلّخص المنشور تحدّيات التدقيق المحدّدة فيما يتعلّق بالخسائر الائتمانية المتوقّعة ويحدّد التفكير الأولّي بشأن الطريقة التي قد تتم فيها معالجة هذه التحديات بموجب معايير التدقيق الدولية (ISA TM). وقد تم إعداد هذا المنشور من قبل فريق عمل يتألّف من أعضاء المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد ومستشاريه الفنيين، وممثّلين عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، والرابطة الدولية لمراقبي التأمين، ومدققي الحسابات المصرفية، ومراقب من مجلس الإشراف على محاسبة الشبكات العامة (PCAOB) في الولايات المتحدّة.

"استفاد عملنا حتّى هذا التاريخ من المدخلات المقدّمة من العديد من أصحاب المصالح حول العالم،" أكّد رئيس فريق العمل رتش شاركو. "ويمثّل المنشور الذي صدر اليوم نتيجة التوعية واسعة النطاق مع المنظّمين والمدقّقين الخبراء من مختلف القطاعات وغيرهم للسيطرة على القضايا الكبيرة التي تنشأ عن التعامل مع نماذج الخسائر الائتمانية المتوقّعة، بالإضافة إلى طريقة معالجتها بموجب تصريحات معايير التدقيق الدولية."

"وكنتيجة لذلك، يتعلّق المنشور على وجه الخصوص بمدقّقي المؤسسات المالية والهيئات الأخرى التي تتعرّض لمخاطر ائتمانية كبيرة من خلال الموجودات من القروض والأصول المالية المشابهة،" أشار الرئيس المشار لفريق العمل السيّد مارك بيكيور.

ويناقش المنشور أيضاً الطريقة التي سيسعى فيها مشروع المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد الجديد لوضع المعايير لمراجعة معايير التدقيق الدولية ٥٤٠، تدقيق التقديرات المحاسبية، بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة، والإفصاحات ذات الصلة، لمعالجة هذه التحدّيات والتحدّيات الأخرى التي تمت ملاحظتها فيما يتعلّق بتدقيق التقديرات المحاسبية، بما في ذلك التي تتعلّق بعمليات تدقيق المؤسسات المالية.

"تزداد التقديرات المحاسبية تعقيداً وذاتية، وهي مهمّة في فهم المستخدم لأداء إحدى الهيئات،" أشار المدير الفني للمجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد كاثلين هيلي. "وسينظر المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد في ماهية المراجعات الضرورية لمعايير التدقيق الدولية ٥٤٠ لتعزيز جودة التدقيق في السيناريوهات المختلفة والمعقّدة التي تظهر يومياً، والتي من المرجّح أن تستمر في التطوّر في المستقبل."

للمزيد من المعلومات، قم بزيارة الموقع الإلكتروني
www.iaasb.org/auditing-estimates

الاستطلاع العالمي للاتحاد الدولي للمحاسبين: توقعات أداء المحاسبين للعام القادم متواضعة ولكنها متفائلة بالرغم من المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد

(نيويورك، نيويورك، ٢٩ فبراير ٢٠١٦)

يعتري المحاسبين العاملين في الأعمال الصغيرة والمتوسطة بشكل عام شعور بالتفاؤل بشأن الأداء في عام ٢٠١٦، مع توقع الغالبية لبقاء الإيرادات على نفس المستوى أو زيادتها في مختلف قطاعات الخدمة، وفقا لنتائج استطلاع الاتحاد الدولي للمحاسبين العالمي الأخير حول الأعمال الصغيرة والمتوسطة. (التقرير الكامل والملخص). ولكن التفاؤل لم يعد على نفس المستوى الذي كان عليه قبل عام مضى نظرا لتراجع توقعات النمو في مختلف قطاعات الخدمة منذ عام ٢٠١٤.

وفي الوقت الذي تراجعت فيه توقعات الأداء قبل عام، تشير الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى أن التحديات التي تواجهها أقل حدة من العام الماضي. وكما كان الحال في عام ٢٠١٤، كانت التحديات الأكثر إلحاحا في عام

٢٠١٥ هي جذب عملاء جدد (٤٧٪ تحدي مرتفع أو مرتفع جدا)، ومواكبة الأنظمة والمعايير الجديدة (٤٤٪) والتميز عن المتنافسين (٤٣٪) والضغط لتخفيض الرسوم (٤١٪).

وتم الإجابة على استطلاع الاتحاد الدولي للمحاسبين العالمي حول الأعمال الصغيرة والمتوسطة من قبل ٦٧٢٥ مجاوبا يمثلون ١٦٩ دولة وأكثر من ٨٠٠٠٠٠ عميل للأعمال الصغيرة والمتوسطة حول العالم، مما يجعله أكبر استطلاع حول الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وتم إجراء الاستطلاع بين شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٥ باثنين وعشرين لغة.

ومن المعروف أن المحاسبين المهنيين هم المصدر المفضل لتقديم المشورة للأعمال الصغيرة والمتوسطة، حيث يبنون في العادة علاقات طويلة الأمد مبنية على الثقة. وتعتبر الأعمال الصغيرة والمتوسطة المسؤولة عن الغالبية العظمى من الأعمال على مستوى العالم؛ وفي معظم نطاقات الاختصاص فإنها المسؤولة عن غالبية إجمالي الدخل القومي والتوظيف والنمو للقطاع الخاص.

وقال الرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للمحاسبين، السيد فايز شودهوري: "يعتبر هذا القطاع على المستوى الجماعي قطاعا كبيرا وهاما ومن الأهمية أخذ وجهات نظره بعين الاعتبار. إن صحة قطاع المؤسسات مؤشر على حيوية اقتصاد الأمة والتجارة العالمية بشكل عام. والاستماع لوجهات نظر الأعمال الصغيرة والمتوسطة من خلال محاسبيها- الذي يعرفونها جيدا- ممارسة هامة تسمح للاتحاد الدولي للمحاسبين والمؤسسات الأعضاء فيه بدعمهم بشكل افضل، الأمر الذي يدعم بدوره الاستقرار والنمو بشكل أوسع.

وتتضمن النتائج الرئيسية الإضافية للاستطلاع:
اعتراف الأعمال الصغيرة والمتوسطة بقيمة تقديم خدمات الاستشارات التجارية

- تقدم غالبية عظمى من المجاوبين نوعا من الخدمات الاستشارية وأكثر هذه الخدمات شيوعا هي التخطيط الضريبي (٥٢٪) واستشارات الشركات (٤٥٪) والمحاسبة الإدارية (٤١٪).
- تواجه الأعمال الصغيرة والمتوسطة عددا من التحديات تتواجد فيها الشكوك الاقتصادية على رأس القائمة دائما
- على نفس نهج عام ٢٠١٤، كانت التحديات الكبرى التي تواجه الأعمال الصغيرة والمتوسطة هي الشكوك الاقتصادية (٦١٪ مرتفع أو مرتفع جدا) والتكاليف المرتفعة (٥٨٪).
- يستمر التطلع إلى الأمام والمنافسة والتطورات التنظيمية العوامل المسيطرة في بيئة أعمال الأعمال الصغيرة والمتوسطة .
- على نفس نهج عام ٢٠١٤، احتلت البيئة التنظيمية (٥٢٪ مرتفع أو مترفع جدا) والمنافسة (٤٦٪) رأس قائمة العوامل البيئة المحتمل أن تؤثر على الأعمال الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الخمس القادمة، يليها التطورات التكنولوجية (٤٣٪).

وقال السيد جيانكارلو اتوليني، رئيس لجنة الأعمال الصغيرة والمتوسطة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين: "للسنة الثانية على التوالي، توقعت الأعمال الصغيرة والمتوسطة أن يكون للتطورات التكنولوجية والتنظيمية اكبر الأثر عليها في المستقبل. وهي تحتاج إلى أن تكون مرنة وتتأقلم من اجل البقاء في المنافسة. وفي الوقت الذي تعتبر فيها التغييرات التكنولوجيا أمرا لا مفر منه، فإننا بحاجة إلى الاستمرار في المساهمة في تطوير المعايير الدولية التي تعتبر ثابتة ومهمة ويمكن تطبيقها بطريقة متناسبة مع حجم المنشأة أو المؤسسة. وكمهنة بحد ذاتها، فنحن بحاجة إلى مساعدة الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتتأقلم وتستعد للتغييرات من خلال متابعة الاستماع وتطوير الإرشادات وتشجيع مشاركة المعرفة بحيث تكون في وضع يسمح لها بالنمو في المستقبل.
وتم تصميم الاستطلاع وبلاغاته بالتعاون مع سارا ويبر ودونا ال. ستريت، الباحثتان الرئيسيتان من جامعة دايتون في الولايات المتحدة. ويرغب الاتحاد الدولي للمحاسبين في شكر العديد من الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي ساعدت في ترجمة وتوزيع الاستطلاع. تابع النتائج الكاملة، بما في ذلك التقسيمات حسب المناطق وحجم المؤسسة، واشترك للحصول على مستجدات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على موقع الاتحاد الدولي للمحاسبين www.ifac.org/SMP

لم يتم تمثيل بعض المناطق والدول والأعمال الصغيرة والمتوسطة الأكبر حجما بشكل جيد في نتائج الاستطلاع؛ ولا بد من الحذر عند محاولة تعميم نتائج الاستطلاع على دول معينة أو مناطق معينة أو أعمال صغيرة ومتوسطة من كافة الأحجام.

FOR MORE INFORMATION

Tel: (0962-6) 5100900
Fax: (0962-6) 5100901

Or you may reach us electronically through our website:
ascasociety.org

And our emails:
asca.jordan@iascasociety.org
salouri@iascasociety.org
www.facebook.com/ASCAsociety

This Newsletter is Published by
the International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)

© IASCA 2016

Reproduction is permitted provided
that the source is acknowledged.